



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢/٧/١٩٧٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تنقية الدستور .. تنقية للديمقراطية

الدعوة الى الحوار حول تنقية المسيرة الديمقراطية .
أمر يؤكد الالتزام بالمذهب والسلوك الديمقراطي نظاما
للحكم .. واذا اختلف النظر في ملامحة بعض الاساليب
المقترحة لتصويب السلوك والمسار الديمقراطي الوليد في
بلادنا فان هذا الخلاف ظاهرة ديمقراطية . ومن الخطأ ان
يستخلص منه احد ظهور أي نزعة الى اتجاه مضاد مادامت
الغاية لم تكن ابدا المساس بالتركيب الدستوري لمبدأ
الديمقراطية .

مرزوق فكرى عبد الله
المستشار بمحاكم الاستئناف

الحرريات

كانت الدولة في ميدان الحرريات تبنى ظل المبدأ الفردي في النظام الديمقراطي تتف موقفا سلبيا يقتصر على مجرد الحراسة . وبعد خضوف المبدأ الفردي اتجهت الديمقراطية انجاسا اجتماعيا وتخطت الدولة دور الحراسة وأصبح لها بل عليها أن تتدخل بالقدر المحدود واللازم لتأكيد وتأمين الحرريات وحمايتها من أسباب الفوضى . وهذا الاتجاه مطابق للشريعة الإسلامية حيث أن حرية الرأي مثلا مقيدة بعدم العدوان أي أن للفرد أن يبدى من الأراء ما يشاء، ولكن دون عدوان ، أي دون أن يكون تاذما أو سبيا أو داعيا للفتنة فقد قال تعالى : « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول » .

وعلى ذلك فقد يكون من المناسب ألا تتف الدولة من الدستور موقفا سلبيا بالنسبة لأي نوع من الحرريات مثل حرية العقيدة التي يجب أن تتقيد بالديانات السماوية .

مجلس الشورى

أن رفح مستوى الكفاية في الهيئة النيابية دم واثراء للديمقراطية ، واجادة للوظيفة التشريعية بالفة الاهمية . . . وقد يكون بلوغ هذه الغاية من طريق مجلس نيابي آخر « مجلس الشورى » الى جانب مجلس الشعب القائم في تنظيم له فاعليته في بناء دولة العلم والايهان .

تنقية الدستور

وفي ضوء الرؤية المتقدمة نرى أن وضوح الديمقراطية في الدستور ومن كل جانب هو الضمان في سلامة التطبيق وحسن الممارسة وبالتالي فإن تنقية الدستور هي السبيل الى تنقية الديمقراطية □

من مهام وواجبات المشرع الدستوري أن يوضح مفهوم الديمقراطية التي قننها نظاما للدولة ويبين خصائصها وينظم ظواهرها حتى يؤمن المسار في ممارستها . . . وفي رأي أن دستورنا الذي وضع في ظل التنظيم السياسي الواحد لم يعرف للديمقراطية التي نعيشها وتنفيها ما حقها من التنظيم . . . وهذا في تصوري هو السبب الرئيسي في الفترات التي بدت في السلوك والمسار الديمقراطي .

نص الدستور عن الديمقراطية

تنص المادة (1) من الدستور بأن « جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » . . .

ولو أن الديمقراطية الاشتراكية المشار إليها بالنص كانت واضحة المعالم في الدستور لما ظهرت الحاجة للدراسات والبحوث التي طلبتها الدولة حول التعريف بهذه الديمقراطية والمبادئ التي تقوم عليها ، وعلى ذلك أصبح من الضروري أن يضمن الدستور مبادئ هذه الديمقراطية حسبما تنتهي إليه الدراسات في هذا الخصوص . . .

الأحزاب المتعددة

مادامت الأحزاب المتعددة قد دخلت حياتنا السياسية كواجهة للديمقراطية وللضمان في تطبيقها . . . فليس من المقبول أن يخلو الدستور من النص على أساسيات وجوهريات هذا الأسلوب السياسي المؤثر ، ولا يسوغ أن تتحمل التشريعات العادية عبء هذا البيان لأن النصوص الدستورية هي التي تعالج نظام الحكم وما يتعلق به ، وتتمتع بحصانة تضي عليها القداسة والسو على القوانين الأخرى . . .